

تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري

- تجارب دولية رائدة -

أستاذ . بن عواق شرف الدين أمين

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1

العنوان الإلكتروني: ben_amine1984@yahoo.fr**الملخص:**

تعتبر عملية تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات من أهم المواضيع في الشركات الإقليمية والدولية, حيث ازداد الاهتمام بهذا الاتجاه خلال السنوات الأخيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء خاصة بعد ظهور سلسلة الأزمات المالية في التسعينات من القرن العشرين والتي فجرها الفساد الإداري والمالي لكثير من الشركات مثل ما حدث في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، التي نجم عنها تكبد كثير من المساهمين خسائر مادية فادحة الأمر الذي دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات وازدادت وتيرة هذا التوجه خاصة بعد سيطرة النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة الأمر الذي جعل من عنصر الرقابة والخبرة والمهارة والشفافية ركائز أساسية يجب أن تقوم عليها الشركات الاقتصادية.

Résumé :

Le processus d'application des concepts de gouvernance d'entreprise devenu parmi les thèmes les plus importants dans les entreprises régionales et internationales, où l'intérêt croissant d nombreux pays développés et en développement au cours des dernières années, surtout après une série de crises financières qui s'est produite dans de nombreuses entreprises dans les pays de l'Asie orientale, en Amérique latine et la Russie dans les années nonante du dernier siècle et a suscité par la corruption administrative et financière, en plus de l'absence de contrôle, l'expérience, les compétences et le manque de transparence, qui a causé cette crise pour engager un grand nombre des contributeurs à une perte de dommages matériels, incité les investisseurs à rechercher de nombreux pour les entreprises qui appliquent la notion de gouvernance d'entreprise, qui paierait à l'intérêt croissant pour la gouvernance en raison de la direction d'une grande partie du monde pour passer à des systèmes économiques du capitalisme, qui dépend en grande partie sur les entreprises privées et sont considérés comme les principaux piliers de ce qui doit être fondée entreprises économiques

المقدمة:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي للدول الأعضاء فيها ولمختلف الدول على حد سواء حيث تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح، كما توفر الإطار الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء، نظرا لأن حوكمة الجيدة للشركات توفر حوافز مناسبة وسليمة لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهمتها كما تشمل عملية الرقابة الفعالة وبالتالي التقليل ولو بشكل نسبي من إنتشار الفساد الإداري والمالي.

عليه فإنه مع نقر نظام فعال للحوكمة في كل شركة على حدا وفي الاقتصاد ككل من شأنه أن يساعد على رفع درجة الثقة اللازمة لسلامة العمل في ظل إقتصاد السوق ومنه يؤدي إلى مكافحة الفساد وخفض تكلفة رأس المال وجذب مصادر تمويل أكثر فأكثر، فضلا على تحقيق استقرار في المنشآت وتشجيعها على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي داخل بلدانها.

الجزء الأول: منهجية البحث:

أولاً- مشكلة البحث: تشير كثير من الدراسات الحديثة إلى أن انهيار كثير من الوحدات الاقتصادية قد أدى إلى ضياع حقوق المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين المحتملين في هذه الشركات، لذا كان الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة هذه السلبيات التي رافقت انهيار هذه الأخيرة، لكل هذه الأسباب جاء الاهتمام من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين والكتاب والمحللين وغيرهم في معالجة هذه الأمور، حيث سنتطرق في هذه الورقة إلى عرض تجارب بعض الدول المتعلقة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات من خلال الوقوف على بعض الجزئيات المحيطة بهذا الموضوع على المستوى القاري والعالمي حيث يسعى هذا البحث للإجابة على سؤال رئيسي يتمثل في:

كيف تتم ممارسة تطبيقات مبادئ الحوكمة التي دعت لها المنظمات الدولية على المستوى الإقليمي والدولي؟ وما هي الآثار المتوقع حدوثها من جراء تطبيقها في الشركات على الجوانب المالية والإدارية؟

ينحدر تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

- ما هي أهم المزايا المتوقع اكتسابها من تطبيق الحكومات لمعايير الحوكمة في تسير أمورها المالية والإدارية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري لدى الدول؟
- ما هي الأهداف والآثار المرتقبة من الحوكمة على الجوانب المالية والإدارية على المستوى الإقليمي والدولي؟

ثانياً- أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- أ- تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها، فضلا التعرف على عناصرها ومبادئها التي تدعمها الدول والمنظمات الدولية؛
- ب- الوقوف على الجوانب الإيجابية ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها من أجل تحسين جودة أداء الشركات على المستوى العالمي عموماً وفي الدول النامية على وجه الخصوص؛
- ت- الاستفادة من التجارب الدولية حول الموضوع في الخروج ببعض النتائج والاقتراحات الملائمة في هذا المجال على المستوى الوطني.

ثالثاً- أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من أهمية المتغيرات التي يتم تناولها، حيث يسعى هذا البحث تقديم مساهمة علمية كونها تتكلم حول نقاط القصور في الجوانب المتعلقة بالحوكمة على المستوى الوطني، الأمر الذي من شأنه أن يساهم تعزيز فكرة تطبيق معطيات الحوكمة في الشركات الوطنية.

كما يهتم البحث في إبراز مدى إمكانية توسيع دائرة المشاركة والتعاون في مجال تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في ظل البيئة الاقتصادية الدولية والإقليمية.

رابعاً- منهج وتقسيم البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وذلك بالإستناد إلى بعض المعلومات والبيانات والدراسات والتقارير الصادرة من الجهات الرسمية والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية (الإنترنت) المتوفرة .

ونظراً لأهمية البحث فقد تم تقسيم البحث إلى مجموعة من الأجزاء تناول الجزء الأول توضيح الخطوات العامة للمنهجية البحث، في حين تناول الجزء الثاني تناول تعريف ومحددات وأهمية وأهداف حوكمة الشركات وكذا الحديث عن الحوكمة في الجهاز المصرفي بالإضافة إلى دور المصارف في تعزيز هذه المبادئ، أما الجزء الثالث فقد اشتمل على توضيح دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي على المستوى القاري والعالمي من خلال استعراض لبعض تجارب تطبيق حوكمة الشركات بعض الدول، ليختتم هذا البحث ببعض النتائج والتوصيات.

الجزء الثاني: الإطار النظري لحوكمة الشركات

أولاً- مفهوم حوكمة الشركات: هي من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين وقد زاد الاهتمام بها في معظم الاقتصاديات النامية والمتقدمة نظراً لإرتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والإقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث انه من بين التعاريف الموجودة نجد:

- تعرف على أنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات هدفها تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء"⁽¹⁾؛

- تعرف أيضا على أنها: "عبارة عن مجموعة من الحوافز تتبعها إدارة الشركة لزيادة حجم الأرباح لصالح المساهمين"⁽²⁾؛

- كما يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح الانجليزي (Corporate Governance)، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها كثير من الباحثين فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"⁽³⁾؛

- كما تعرف أيضا على أنها: « عبارة عن عدد من القواعد والتعليمات والحوافز والرقابة التي هدفها خدمة المساهمين"⁽⁴⁾؛

من خلال ما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها:

" عبارة عن مجموعة من النظم والقرارات والسياسات التي تتبعها الشركة من أجل تحقيق الجودة والتميز في إختيار الأساليب الفعالة والقادرة على تحقيق أهداف الشركة".

ثانياً- أهداف حوكمة الشركات: تحقق حوكمة الشركات كثيراً من الأهداف نذكر من بينها⁽⁵⁾:

أ- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط صارمة لتحقيق ذلك؛

ب- توفير ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛

- ت- تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- ث- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛
- ج- العمل على تطوير الأداء المالي الجيد وذلك من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- ح- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية؛
- خ- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- د- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
- ذ- المساهمة في توفير الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- ر- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة؛
- ز- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثققتهم بالشركة؛
- س-زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة .

في الأخير لابد من الإشارة إلى أنه من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبادئ أخلاقيات الأعمال الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة .

ثالثاً- معايير الحوكمة: حرصت العديد من الهيئات والمنظمات العالمية وكذا الشركات على وضع معايير محددة لتطبيق الحوكمة على مستوى دولي، فمن بين أهم هذه المعايير نذكر:

1- معايير منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية: حددت منظمة التعاون الاقتصادية خمسة معايير في عام 1999 ثم أصدرت تعديلاً لها عام 2004 وهذه المعايير هي⁽⁶⁾:

- أ- وجود أطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءات وشفافية وفعالية الأسواق بالشكل الذي يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية فيها.
- ب- حفظ حقوق جميع المساهمين مثل:

- نقل ملكية الأسهم؛
- الحق في إختيار مجلس الإدارة؛
- حق الحصول على عوائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية؛
- حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة؛
- حق التصويت.

- ت- المساواة بين جميع المساهمين، أي المساواة بين حملة الأسهم سواء كانوا وطنيين أو أجانب من حيث التصويت في الجمعية العامة بالإضافة إلى حقهم في الاطلاع ومعرفة كل ما يتعلق بالمعاملات .
- ث- إيجاد آلية قانونية تسمح للمساهمين مشاركتهم في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بذلك أصحاب البنوك والعاملين وحملة السندات والعملاء.
- ج- تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين.
- ح- تحديد مهام وواجبات مجلس الإدارة وأسلوب اختيارهم ومهامهم ودورهم في الإشراف على إدارة الشركة.
- 2- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: وضعت لجنة بازل في عام 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وأهم هذه التعليمات هي (7) :
- أ- وضع موثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات؛
- ب- وضع إستراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها؛
- ت- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس؛
- ث- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة؛
- ج- إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات؛
- ح- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا)؛
- خ- ضرورة تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات؛
- د- ضمان توفير وتدفق مستمر للمعلومات المناسبة.
- 3- معايير مؤسسة التمويل الدولية: في عام 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي (8) :
- ب- يجب أن تكون الممارسات داخل الشركات جيدة ومقبولة؛
- ت- إيجاد خطوات جديدة تضمن توفر أدوات تحكم الجيد الجديدة في الشركات؛
- ث- تقديم إسهامات أساسية لتطوير وتحسين أنظمة التسيير الجيد محلياً؛
- ج- القيادة الجيدة.
- رابعاً- محددات الحوكمة في الشركات: هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، والتي تتمثل في (9) :
- 1- المحددات الخارجية: يدخل ضمن هذه المحددات الجوانب المتعلقة بتنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة:

أ- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات؛

ب- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛

ت- كفاءة القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية على الشركات؛

ث- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية؛

ج- وجود مؤسسات خاصة بالمهنة الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

2- المحددات الداخلية: هذه المحددات تشمل⁽¹⁰⁾:

أ- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛

ب- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين قصد تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

ت- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛

ث- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

ج- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛

ح- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية؛

خ- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح؛

د- خلق فرص العمل.

يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي: (ارجع الملحق رقم (1))

الجزء الثالث: واقع حوكمة الشركات دولياً وقارياً

أولاً- بعض التجارب الدولية والإقليمية لحوكمة الشركات:

1- تجربة المملكة المتحدة: نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة بحيث شيئاً فشيئاً جزء من الثقافة السائدة داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا، خاصة بعدما أدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينيات إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توفير ثقة أكبر مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

كانت هذه البداية في مجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بتطبيقات الحوكمة بإجراء حوار جدي ومفتوح عن الموضوع ، وقد نتج عن هذا النقاش صدور ما يسمى بتقرير كادبيري (CADBURY REPORT) والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات على المستوى الدولي. ويضم هذا التقرير مجموعة من البنود وهي عبارة عن توجيهات حول الممارسات السليمة وأهمها⁽¹¹⁾:

- ينبغي على مجلس الإدارة أن يجتمع بانتظام وأن يحافظ بصفة دائمة على رقابة كاملة وفعالة على كل نواحي الشركة وأن يتابع أعمال الإدارة التنفيذية؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة المحافظة على وجود علاقة موضوعية ومهنية مع المراجعين؛
- ينبغي على الأعضاء أن يوضحوا مسؤولياتهم عن إعداد التقارير المالية؛
- يجب الإفصاح من ناحية المديرين في تقريرهم عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة؛
- يجب أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين وأعضاء تنفيذيين بشكل يجعل هناك توازن في المسؤوليات؛
- يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين عن الإدارة وأن لا يكون لأعضاء اللجنة أي أعمال أو إرتباطات أخرى تؤثر جوهريا على طبيعة عملهم الرقابي؛
- يجب الإفصاح الكامل عن كل ما يتقاضاه الأعضاء من مكافآت، وكذلك رئيس مجلس الإدارة.

الجدير بالذكر أن هذا التقرير عند إصداره عرف العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة انه يمثل إعاقات لعملياتها، إلا انه تم الإصرار عليه كونه يخدم الصالح العام ويساهم في زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي تصدرها الشركات. وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير تعتبر غير ملزمة للشركات المسجلة لأسهمها في بورصة لندن إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات.

وفي أكتوبر 1993 ظهر ما يسمى بتقرير روتمان (RUTTEMAN) الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقاريرها إفصاح عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة وتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، ولكنه اقتصر تلك المسؤولية على الرقابة المالية الداخلية.

ظهر بعد ذلك في سنة 1995 ما يسمى بتقرير (GREENBURY) والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتقوم من ضمن مسؤولياتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي تحدد تلك المكافآت ومدى تناسبها مع الأداء الخاص بهم، ويجب أن يشتمل هذا التقييم أيضا كبار المديرين التنفيذيين بالشركة⁽¹²⁾.

وفي عام 1998 ظهر بما يسمى بالكود الموحد (COMBINED CODE) والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الأخير أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن. هذا وقد تم تعديله في سنة 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ظل الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة عام 2002.

2- تجربة روسيا: أحرزت روسيا تقدماً عندما قامت بإصدار قانون حوكمة الشركات حيث ساعد في رفع معايير حوكمة شركاتها إلى مستويات مقبولة لدى المستثمرين الدوليين، وبالرغم من أنه يزال هناك الكثير على روسيا القيام به لكي تستفيد استفادة كاملة من مزايا العولمة، فإن الإفصاح والشفافية يعتبر من أبرز مجالات التقدم في مجال الحوكمة، حيث تكشف تقارير الحوكمة الروسية السنوية والربع سنوية المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي والأداء غير المالي للشركات رغم ما يتطلبه الأداء غير المالي من شمولية قيام عدد من الشركات الروسية الكبرى التي بإصدار تقاريرها وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمبادئ المحاسبية المقبولة ذات القبول العام (GAAP). ومما هو جدير بالذكر أن معهد قانون وحوكمة الشركات أعطى الشركات الروسية درجات عالية لممارسات الشفافية والإفصاح المطبقة فيها، وكذلك أحدثت الشركات

الروسية تقدما ملحوظا في مجال إعداد وعقد الوثائق الداخلية للشركة، حيث ينص قانون الشركات الروسية على أن تتضمن لوائح كل شركة مساهمة وضع أنظمة أساسية للاجتماعات العامة للمساهمين، مجلس، لجان مختصة مثل لجنة المراجعة وخدمة الرقابة المالية وخدمة المراجعة الداخلية⁽¹³⁾.

ورغم كل هذه الانجازات ما يزال مجتمع الشركات الروسية يحتاج إلى تحسينات عملية في العديد من المجالات شديدة الأهمية مثل الإفصاح عن الملكية وهيكل الملكية ووضع قواعد واضحة للدمج والتملك وإعادة التنظيم وتسديد الأرباح وتكوين مجالس الإدارة والاستقلالية لدى الأعضاء. ويتوقع البعض أن تساهم المصارف الروسية والأجنبية بقوة في تطوير حوكمة الشركات في قطاع الصناعة، عن طريق قيام تلك المصارف بتقييم الحوكمة في الشركات المصدرة للأسهم، مثل تقييم عوامل المخاطرة وربط تكلفة الائتمان بهذا العامل. ومع ذلك فإن المصارف الروسية في الوقت الحالي لا تهتم بذلك عند قيامها بتقييم مخاطر المقترضين⁽¹⁴⁾.

علاوة على ذلك، فإن المصارف الأجنبية العاملة في روسيا لا تبدي أي اهتمام منظم بالحوكمة في الشركات المقترضة ولا تربط بين تكلفة الائتمان ومستوى الحوكمة في الشركة المقترضة. وبناء على ما تقدم، يجب على الهيئات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية وهيئات التصنيف الروسية وجمعيات الأعمال والمستثمرين أن يركزوا جهودهم في مجال حوكمة الشركات على مساعدة من 150 إلى 200 شركة من الشركات القيادية الروسية على تنفيذ مبادئ الحوكمة الجيدة التي ستؤدي إلى أكبر عائد اقتصادي. وبالنسبة للأغلبية الساحقة من الشركات الروسية متوسطة الحجم فإنه من أجل أن تتطور هذه الأخيرة أصبح لابد وان تحول نفسها إلى شركات مساهمة مغلقة بحيث يصبح نوع ملكيتها متناسبا مع طبيعة عملها؛ أما مسألة إنشاء نفس نظام الحوكمة المطبق في الشركات الكبيرة بما له من خصائص تتعلق بأفضل الممارسات الغربية فلن تكون له جدوى اقتصادية بالنسبة لهذه الشركات المتوسطة⁽¹⁵⁾.

3- التجربة المصرية: بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينيات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، حيث اعد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر وكان من أهم نتائج التقييم⁽¹⁶⁾:

أ- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ، حيث تنص مبادئ حوكمة الشركات وبورصات الأوراق المالية على ذات المبادئ، كما أن تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء.

فمن أهم قوانين الداعمة لتطبيق مبادئ الحوكمة نذكر قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 وقانون الاستثمار رقم 08 لسنة 1997، وقانون التسوية والإبداع والحفظ المركزي رقم 93 لسنة 2000.

ب- لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في حوكمة الشركات في السوق المصرية بشكل عملي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارة الشركات بتلك المعايير ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عملياً مع المبادئ الدولية في سياق 07 مبادئ من إجمالي 48 مبدأ. وهناك اثنان منها لا تطبق نهائياً في السوق المصرية.

في المقابل تشير معايير التي منحها تقرير حوكمة الشركات في مصر إلى وجود العديد من الممارسات الإيجابية، لكن من ناحية أخرى فهناك عدد من البنود التي تحتاج إلى تطوير لتوقيف بعض الممارسات السلبية في الشركات المصرية. كما نجد في مصر وجود قانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع أرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة إضافة إلى كون القانون المصري يحمي حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال، فضلاً على أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية، أما الممارسات السلبية فهي ترتبط بالإفصاح المتعلقة بالملكية والإدارة ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة ومكافآت مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (مثل عوامل المخاطر المحتملة)، وهو الأمر الذي يستوجب تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة باعتباره من الأمور المهمة لتطوير ممارسات مجالس الإدارة للشركات وتدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة. تجدر الإشارة أن مصر تعتبر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة ويؤدي تطبيقها إلى تحقيق الشفافية مما يساعد على جذب الاستثمارات الجديدة سواء كانت محلية أو أجنبية. كما يؤدي إلى تراجع الفساد⁽¹⁷⁾.

نشير إلى أنه عندما بدأ الحديث عن الحوكمة في مصر لم يكن على مستوى الشركات وإنما بدأ في المجتمع المدني وكان الحديث عن كيف يمكن للدولة أن تدير النشاط الاقتصادي إدارة رشيدة في ضوء المتغيرات والأحداث، إضافة إلى ضرورة استكمال الإطار القانوني الذي يتضمن التطبيق السليم للحوكمة ومنها إصدار قانون سوق المال المعدل وقانون الشركات الموحد وقانون مزولة مهنة المحاسبة والمراجعة وقانون الإفلاس. وفي النهاية نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها (تطبيقها) ولكن يمتد ليشمل أيضاً توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من تطبيق مبادئ الحوكمة ومزولة السلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور والهيئات العلمية مثل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) والذي يقوم بدور فعال في زيادة الوعي نحو أهمية الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، عن طرق الندوات والنشرات الدورية التي يقوم بإصدارها.

ثانياً - النتائج والإقتراحات:

1- النتائج: خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نلخصها في:

أ- على الرغم من أهمية حوكمة الشركات، إلا أنه مازال مجال إختلاف وعدم إتفاق الباحثين والأكاديميين بهذا الأمر حيث ظهر كثير من المصطلحات المشابهة لهذا المفهوم، لكن المصطلح الشائع والأكثر استخداماً في هذا المجال الأكاديمي والبحثي هو حوكمة الشركات؛

ب- زاد الاهتمام بشكل كبير وواضح بمفهوم حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم وتبنى عليها الخطط والاستراتيجيات العامة للشركات الدولية، خاصة الشركات متعددة الجنسيات؛

ت- إن تطبيق حوكمة الشركات يعتبر هو المخرج الوحيد والفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة المستثمرين على المستوى الدولي والقاري خاصة في ظل تدني مستويات الثقة جراء الأزمات المالية التي تلحق بالشركات والدول؛

ث- إن تطبيق حوكمة الشركات يعتبر إحدى الأدوات الوقائية من حدوث الأزمات المالية والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؛ كما أن تطبيقها حالياً يبقى حكراً تطبيقه في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، وينتشر بشكل كبير في قطاع المصارف أكثر من القطاعات الاقتصادية، نظراً لعدم إستيعاب كثير من الدول النامية لهذه المعايير وجعلها من الأمور الثانوية في خططها وبرامجها واستراتيجياتها المستقبلية؛

ج- وجود تأثير ايجابي وأهمية قصوى لمفهوم حوكمة الشركات لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية؛

ح- إن حوكمة الشركات الجيدة في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية هي التي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال للمؤسسات؛ كما تساعد أيضاً على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد المالي والإداري؛

خ- الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الشركات الاقتصادية المالية والنقدية.

2- الإقتراحات: بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح مايلي:

أ- على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة اكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مبادئ الحوكمة بشكل سليم على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات حول الموضوع؛

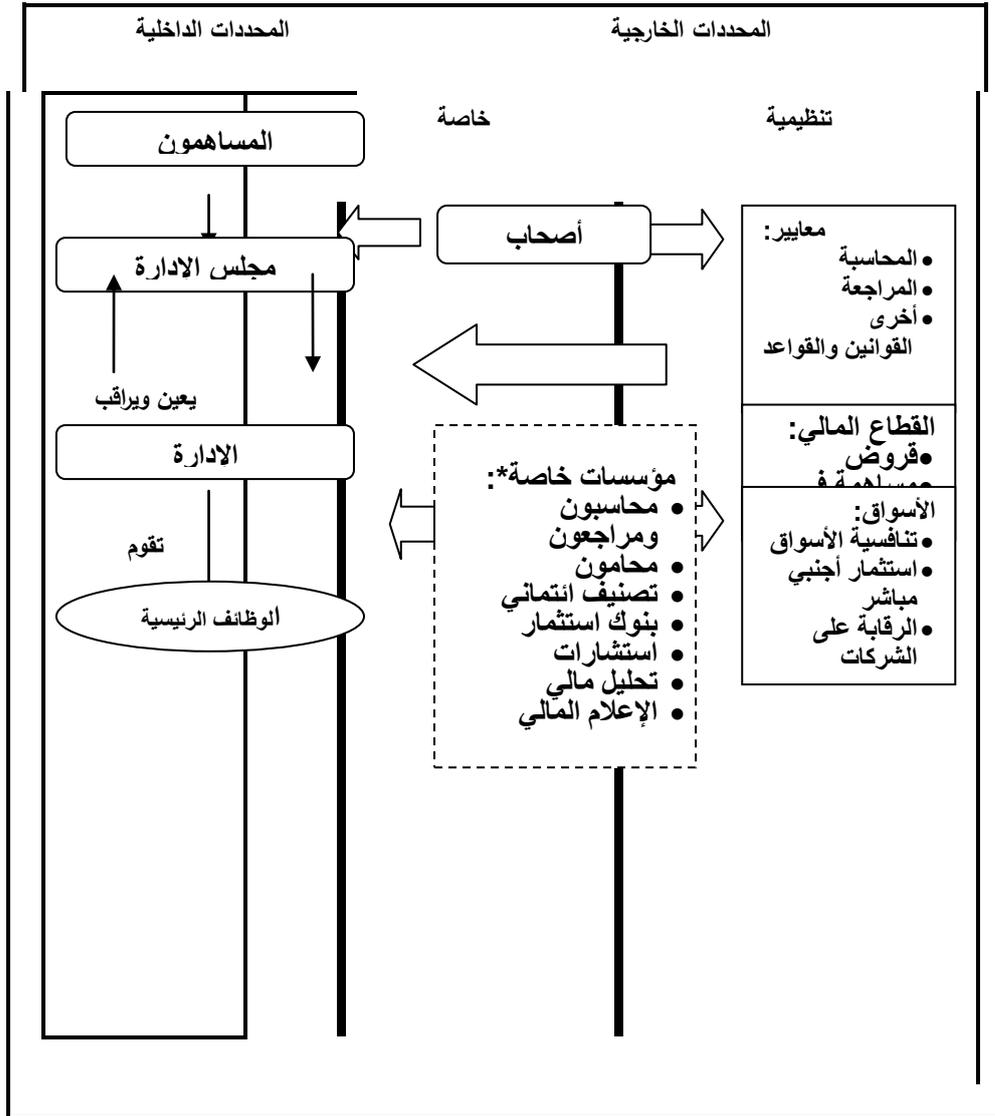
ب- تشجيع الشركات الوطنية على العمل لزيادة عمليات الإفصاح والشفافية من خلال توفير بيئة أعمال مناسبة ووضع القواعد التشريعية المناسبة لذلك؛

ت- تنمية الوعي عند صانعي القرار في بلادنا وكذا القائمين على الشركات حول أهمية الحوكمة وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات؛

ث- السعي للتنسيق والتعاون بين الدول النامية لبناء خطة إستراتيجية موحدة لتطبيق مفاهيم حوكمة الشركات إقليمياً و تعزيز أطر التعاون فيما بينها بصفة مستمرة ودورية؛

ج- وضع هيئات ومؤسسة رقابية مختصة تتولى عملية نشر ومراقبة تطبيق مفاهيم الحوكمة على المستوى الوطني والإقليمي، فضلا عن قيامها بمتابعة التقارير الصادرة على الشركات والمتعلقة بعمليات الإفصاح .

الملحق(1): المحددات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات



الهوامش:

- 1- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة التنمية ومؤشراتها، القاهرة دار الشروق 2003، ص 36 .
- 2- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003، ص:13.
- 3- المرجع نفسه.
- 4- جليل طريف، " تعثر الشركات في بعض الدول العربية واهمية مبادئ الحوكمة"، مؤتمر (لماذا تنهار بعض الشركات)، التجارب الدولية والدروس المستفادة منها، 2003، مركز المشروعات الدولية، ص: 33.
- 5- Alamgir, M. Corporate Governance: « A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform »: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007
- 6- حسين احمد دحدوح، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا، مجلة اريد للبحوث والدراسات، جامعة اريد الأهلية، الاردن، المجلد (11) العدد الاول، كانون الاول 2007.
- 7- عبد الله عبد اللطيف عبد الله، "دراسة مشكلات مبادئ حوكمة الشركات على القيد والتداول في الاسواق المالية (مبدأ الإفصاح والشفافية)"، دار اليرموك للنشر والتوزيع، الاردن، 2001، ص ص: 13-24.
- 8- المرجع نفسه.
- 9- Azab, B. « The Role of Commercial Banks in Promoting Corporate Governance of their Clients », paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007.
- 10- IDEM.
- 11- Freeland, C. Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8, 2007.
- 12- 5- Alamgir, M. Corporate Governance: « A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform »,op,cit.
- 13- جليل طريف، المرجع السابق، ص ص: 65-70.
- 14- BIS. Enhancing corporate governance for banking organizations, Basel Committee on Banking Supervision, February 2006.
- 15- Azab, B. « The Role of Commercial Banks in Promoting Corporate Governance of their Clients », op ,cit.
- 16- مركز المشروعات الدولية الخاصة، "دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة"، دوريات شهرية ، مارس 2002.
- 17- المرجع نفسه.